سلطة الشعب

حوار

بقلم
احمد طلعت

من المسلم به فى علوم القانون ان «الدولة» تتكون من عناصر ثلاثة هى الارض والشعب والسيادة، واجتماع هذه العناصر الثلاثة يكون الدولة، فان تخلف احدها فان تعبير الدولة لايمكن ان يتحقق. لذلك فان اكبر جريمة ارتكبها نظام ٢٣ يوليو فى حق الشعب، هى الفصل بين الشعب والدولة عندما صور «الدولة» على انها كيان مستقل من الشعب واوهم الناس بان هذا «الهيكل» الذى اطلقوا عليه اسم الدولة هو هيكل مستقل عن الشعب، وفى مكانة تسمو على مكانته، وله مصالح مستقلة عن مصالحه، وعلى هذا الاساس استحدثوا تعبيرات غير واقعية مثل امن الدولة، وحرية الدولة، وارادة الدولة، الى غير ذلك من العبارات التى كان المقصود منها «نظام الحكم» او الحاكم الفرد بشكل اكثر تحديدا.

وبناء على ذلك لم يعد امن المواطنين هو هدف الحكومة، بل اصبح امن «الدولة» هو واجب المواطنين!! وبدلا من ان تكون سياسة الدولة هى إرادة اغلبية مواطنيها اصبحت سياسة الدولة هى التزام يجب ان يلتزم به الشعب، اغلبيته واقليته، وبدلا من ان تكون حرية الدولة هى حاصل جمع حرية المواطنين اصبحت حرية الدولة فوق الحريات الفردية الى الحد الذى جعل الدولة تقسم المواطنين الى شعب واعداء الشعب، وترفع شعارها المعروف وهو ان الحرية كل الحرية للشعب «ولا حرية» لاعداء الشعب، دون ان تحدد الدولة «مواصفات» المواطن الذى تعتبره من الشعب والمواطن الذى تعتبره من اعداء الشعب..!!

وكان اصلاح الدولة يقصد به فى الحقيقة والواقع «نظام الحكم و بالتالى فمن كان مؤيدا لنظام الحكم فهو من الشعب، ومن كان معارضا لنظام الحكم فهو من اعداء الشعب، حتى يبقى نظام الحكم فى مكانه بغير معارضة من احد او انتقاد من احد فى ظل شعار «الدولة» الذى يجعل من المعارضين لها اعداء للشعب تستباح حرياتهم، وتصادر ارزاقهم، وتنتهك اعراضهم، اما المؤيدون والمنافقون فهم وحدهم «الشعب» الذى يستاثر برعاية الدولة، تقسم عليهم الارزاق باسم القطاع العام، وتوزع عليهم المناصب تحت شعار التفرقة بين اهل الثقة واهل الخبرة، بحيث «يستحق» اهل الثقة ارفع المناصب واخطرها على حساب اهل الخبرة الذين هم من اعداء الشعب..!!.

وانتشرت بناء على هذه «النظرية» نظرية الدولة ظواهر على اشد درجة من الخطورة، كانت فى مجموعها وفى تراكماتها السبب المباشر لكل ما نعانى منه الآن من امراض سياسية واقتصادية وخلقية. فاذا قررت «الدولة» ان تخوض حربا من الحروب، فى اليمن او فلسطين، او الكونغو، فان الشعب كان من واجبه ان يصفق لهذا القرار وان يؤيده دون البحث عن الاسباب، او توجيه كلمة نقد او التعبير عن رأى معارض، لان «الدولة» هى التى اتخذت القرار، ولانها هى - وحدها - التى تعرف المصلحة، وهى وحدها صاحبة الحق فى املاء ارادتها على الجميع، فان خالف ارادتها احد فهو من اعداء الشعب الذين لاحرية لهم ولا رأى ولا اعتبار..!! واذا تصادف ان انهزمت «الدولة» فى هذه الحرب فان الشعب من «واجبه» ان يستمر فى التصفيق وفى التاييد فى ظل شعارات جديدة تقول إن الذى انهزم - فقط - هو الجيش، لكن ارادة «الدولة» قد انتصرت لان هدف الاعداء كان هزيمة ارادة الدولة، والدولة لم تنهزم لانها مازالت باقية فى مكانها رغم هزيمة الجيش..!!.

وهذا كان المنطق فى كل امر من امور السياسة والحكم، الذين يعارضون الآثار المدمرة للاصلاح الزراعى على الاقتصاد القومى هم من اعداء الشعب، لأن «الدولة» استهدفت من قانون الاصلاح الزراعى اهدافا اجتماعية بصرف النظر عن النتائج الاقتصادية، والذين تحفظوا على القطاع العام واسلوب ادارته هم من اعداء الشعب، لان «الدولة» تقدم اهل الثقة على اهل الخبرة، والذين انتقدوا مجانية التعليم من اعداء الشعب، لان الاشتراكية عند «الدولة» هدف يسبق فى اهميته كفاءة العملية التعليمية اومستوى الخريجين، والذين توقعوا النتائج المدمرة لقوانين الاسكان على حركة المبانى وتفاقم ازمة المساكن هم من اعداء الشعب لان «الدولة» ترى فى قوانين الاسكان وسيلة لمحاربة جشع الملاك، حتى وان ادت هذه القوانين الى توقف حركة البناء من اساسها وانتشار ظواهر خلو الرجل، والتمليك، وهى ظواهر يستفيد منها القادر على حساب غير القادر..!!

المهم هو ان ارادة «الدولة» تظل فوق ارادة الافراد، لان الدولة فى نظر نظام يوليو «كيان» فوق كيان الشعب، وارادة فوق ارادته، لها ان تامر وعليه ان يطيع بصرف النظر عن مصالحه او ارادته. ومن هذا المنطق تصور العاملون فى الحكومة وفى القطاع العام انهم «سادة» وان الشعب مسخر لخدمتهم ولطاعتهم، واصبح الموظف العام - ممثل الدولة - فوق النقد وفوق المساءلة مادام حائزا لثقة الدولة منفذا لارادتها، حتى ولو فسد او انحرف، اما اذا خرج هذا الموظف العام على سياسة الدولة، او فقد ثقة المسئولين فيه، فهنا تخرج الملفات من الادراج، وهنا تجرى المحاكمات ليصبح هذا الموظف العام «ضحية» على مذبح الشعب وقربانا لاسترضائه.

لذلك فان الوقت قد حان لهدم نظرية ارادة الدولة التى تسمو على ارادة الشعب، وامن الدولة الذى يسبق امن الشعب، وحرية الدولة التى تتفوق على حرية الشعب، لتعود الامور الى وضعها الصحيح فيفهم كل مسئول ان ارادة الشعب فوق ارادته وان امن الشعب فوق امنه الشخصى، وان حرية الشعب فوق حريته فى اتخاذ القرار مهما كانت دوافعه ومهما كانت نواياه. فالشعب هو الذى يدفع مرتبات العاملين فى «الدولة» ايا كانت مناصبهم، والشعب هو صاحب الحق فى توجيههم وتصحيح مسارهم، والشعب وحده هو الذى يعطى الشرعية لاى قرار تتخذه الدولة، وبغير هذه الشرعية يكون الحكم اغتصابا للسلطة ودكتاتورية صريحة.. او مقنعة.. لقد آن الاوان لاستبدال شعب السلطة بسلطة الشعب..!!.